شروط وأحكام

المصطلحات

تستخدم في هذا العقد ومرفقاته المصطلحات والتعبيرات التالية وقرين كل منها المعنى المقصود بها ما لم ينص صراحة على خلاف ذلك.

البنك: يقصد به التجاري وفا بنك إيجيبت (شركة مساهمة مصرية).

الممول إليه: راغب الحصول علي تمويل من البنك (موقع هذا العقد).

التمويل: قيمة التمويل الذي سيتم منحه من البنك للممول إليه.

يوم العمل الرسمي: يقصد أيام العمل الرسمية للبنوك العاملة بجمهورية مصر العربية وتبدأ من الأحد حتى الخميس من كل أسبوع باستثناء أيام العطلات الرسمية.

الجنيه: يقصد به الجنيه المصري وهي العملة الرسمية المستخدمة في مصر.

مصر: يقصد بها جمهورية مصر العربية (ج.م.ع)

الشروط العامة

موافقة الممول إليه على الشروط وتوقيعه تمثل العقد المبرم بين البنك والممول إليه الذي بموجبه يتقدم بطلب الاشتراك في برنامج التمويل الشخصي من أجل منحه تمويلاً لأستخدامه في أغراض مشروعة ويجب أن تتم قراءة وتفسير شروط التعاقد مع مراعاة شروط التعاقد العامة المعمول بها بالبنك والتي تسري على كافة العملاء.

يوافق الممول إليه بموجب هذا العلى أن يكون للبنك وحده الحق في أن يحدده بمطلق تقديره المنفرد قيمة وتواريخ استحقاق أقساط التمويل الممنوح.

يؤكد الممول إليه موافقته علي البيانات الواردة أدناه والتي سيتم إيضاحها بالتفصيل بعد موافقة البنك على منح التمويل بجدول رسوم تمويل التجزئة المصرفية والذي يعد جزء لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام.

صافي مبلغ التمويل (قيمة التمويل مخصوماً منه المصروفات الإدارية وقيمة التأمين في حالة طلب وثيقة تأمين).

مبلغ الاقساط شهرية ☐ ربع سنوية ☐ نص سنوية ☐ سنوية ☐

مدة التمويل (بالشهور/ بالسنين).

تكون الإتصالات الشفاهية المسجلة ملزمة قانوناً للطرفان.

إذا وافق البنك على طلب التمويل الحالي مع وجود رصيد مدين قائم من تمويل سابق منح من البنك، يتعين على الممول إليه اعتبار التمويل الحالي مضافاً إلي الرصيد المدين للتمويل السابق.

يوافق الممول إليه بأن هذا العقد هو اتفاق نهائي يلغي ما قبله من مفاوضات واتفاقات شفوية أو مكتوبة بين الطرفان بشأن هذا التمويل.

في حالة الحسابات المشتركة ترسل جميع المراسلات بين البنك وبين العميل (العملاء) إلى العنوان البريدي المحدد في استمارة فتح الحساب وتكون هذه المراسلات صحيحة وواجبة التطبيق على جميع الأطراف المشتركين بالحساب ومن ثم يكون صاحب الحساب المحدد عنوانه بالاستمارة مسئولا عن نقل المعلومات التي يرسلها البنك إلى صاحب (أصحاب) الحساب المشترك الآخرين.

الدفعات الجزئية غير مسموح بها ما لم يمنح البنك موافقته الكتابية على هذا الاستثناء.

يجوز سداد قيمة التمويل كاملة قبل الموعد المقرر وذلك طبقاً للموضح بجدول رسوم تمويل التجزئة المصرفية.

المصروفات الإدارية المستحقة الدفع للبنك والمتصلة ببرنامج التمويل الشخصي هي عبارة عن نسبة من مبلغ التمويل وهو مبلغ يدفع مرة واحدة عند السحب من حساب التمويل وهي غير قابلة للاسترداد.

يحتفظ البنك بحق تعديل شروط التعاقد الخاصة بأية خدمة من خدماته الواردة في هذا العقد في أي وقت بموجب إخطار موجه للطرف الثاني بهذه التعديلات ولا يحق للممول إليه الاعتراض على هذه التعديلات أو رفضها.

يحتفظ البنك بحق قبول أو رفض أي تمويل وفقاً لشروطه وسياساته وطبقاً للملاءة الائتمانية للعملاء المتقدمين بطلب التمويل وذلك دون إبداء الأسباب.

يحتفظ البنك بحقه في تعديل الرسوم والمصاريف وسعر العائد والعمولات على حساب التمويل في أي وقت دون الحاجة للموافقة المسبقة من العميل مع مراعاة إخطار العميل بتلك التعديلات.

يلتزم الممول إليه بموافاة البنك بكافة المستندات المطلوبة منه والواردة تحديداً بهذا الطلب وفي حالة تقديم الممول إليه مستندات غير صحيحة أو مزورة يحق للبنك فسخ هذا العقد والرجوع على الممول إليه بالتعويض والإجراءآت اللازمة.

يقر الممول إليه بمجرد توقيعه على هذا الطلب بأنه يقبل كافة الشروط والأحكام الواردة بهذا العقد ووافق عليها جميعاً ويتعهد باستيفاء كافة المستندات المطلوبة لمنحه التمويل من البنك.

ويتعين على المتقدم بطلب التمويل الاتصال بمركز خدمة العملاء للاستفسار عن قبول طلب التمويل من عدمه في خلال خمسة أيام عمل من تاريخ استيفاء كافة المستندات المطلوبة وفي حالة رفض طلب التمويل، يحق للمتقدم بطلب التمويل أن يطلب استرداد أصول تلك المستندات المقدمة منه (فاتورة الكهرباء أو الغاز، خطاب الموارد البشرية إذا كان غير موجهاً للبنك ... إلخ) في خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ رفض التمويل، وفي حالة عدم سحب تلك المستندات في خلال المدة المذكورة فسوف يتم إعدام تلك المستندات تلقائيا وبالتالي لا يحق للمتقدم بطلب التمويل مطالبة البنك باسترداد أصول تلك المستندات بعد مرور هذه المدة.

من المعلوم والمتفق عليه أن أداء البنك لكافة التزاماته تجاه العميل مقترن وجوداً وعدماً بالتزام العميل بتنفيذ كافة إلتزاماته تجاه البنك.

شروط وأحكام:

حيث تقدم الممول إليه للبنك بطلب مؤرخ ____/____/____

للحصول على تمويل قيمته/العملة : _____ والذي قام بنفسه بملء هذا العقد الوارد بمقدمة.

وحيث أن البنك قد وافق على منح التمويل آنف البيان للممول إليه بالشروط والأحكام الموضحة تفصيلاً ببنود هذا العقد.

والذي وقعه الطرفان بعد أن أقر كل منهما بأهليته للتصرف والتعاقد وفقاً للنحو التالي:

البند الأول: قيمة التمويل:

بموجد هذا العقد وطبقاً لشروطه وأحكامه وافق البنك على منح الممول إليه تمويل بمبلغ

البند الثاني:

مبلغ التمويل: طبقاً لما ورد بالبند الثاني من هذا العقد.

مبلغ التمويل: _____

تاريخ بداية التمويل: ____/____/____

تاريخ نهاية التمويل: ____/____/____

سعر العائد: (فائدة متناقصة) _____ ٪

عمولة تأخير بمعدل ثابت: _____ عن كل قسط متاخر.

مصاريف سداد معجل: _____ ٪

المصاريف الإدارية: _____

طريقة ومكان السداد: طبقاً لما هو وارد في البند الرابع والخامس من هذا العقد.

البند الثالث: الغرض من التمويل:

الغرض من هذا التمويل هو استخدامه في أغراض مشروعة.

البند الرابع: طريقة السداد:

يلتزم الممول إليه بسداد قيمة التمويل الموضح بالبند الثاني من هذا العقد بالإضافة إلى العوائد والعمولات والمصروفات المستحقة عليه على مبلغ الاقساط شهرية/ ربع سنوية/ نص سنوية/ سنوية متساوية القيمة (متضمنة العوائد المدينة والعمولات والمصروفات) قيمة كل قسط مبلغ وقدره بالعملة _____ وذلك حتى تمام سداد التمويل بكافة ملحقاته، وعلي أن يستحق أول قسط بدءً من ____/____/____ وينتهي في ____/____/____ وتدفع باقي الأقساط تباعاً حتى تمام السداد الفعلي للتمويل وملحقاته، وفي حالة عدم السداد لأي قسط في ميعاد استحقاقه بصورة كلية و/أو جزئية لأي سبب تسقط آجل باقي أقساط شهرية/ ربع سنوية/ نص سنوية/ سنوية ويصبح كامل الرصيد المدين وملحقاته من عوائد وعمولات ومصروفات مستحق السداد للبنك عد الطلب ويحق للبنك اتخاذ ما يراه من جراءات للحصول على حقه قبل الممول إليه.

البند الخامس:

بموجب هذا العقد وافق الممول إليه بشكل نهائي وباتٍ ولا يجوز الرجوع فيه مستقبلاً لأي سبب كان بأن يخصم البنك على حسابه لدى البنك كافة العوائد والعمولات والمصاريف التي تستحق على التمويل اقساط شهرية/ ربع سنوية/ نص سنوية/ سنوية وفقا للأسعار المحددة والمعلنة بمعرفة البنك والواردة بالبند الثاني من هذا العقد، كما يحق للبنك تعديل العمولات وأسعارها مستقبلاً وفقاً لما تقرره سياسة البنك وذلك بعد التنبيه أو أي إجراء آخر. ولا يحق للعميل الاعتراض أو رفض هذه التعديلات بعد إخطاره كما يخصم على حساب الممول إليه كافة المصاريف والرسوم الأخرى الفعلية الناشئة عن التمويل.

البند السادس:

يلتزم الممول إليه إلتزاماً باتاً لا رجوع فيه بسداد قيمة اقساط شهرية/ ربع سنوية/ نص سنوية/ سنوية المستحقة للبنك ويصرح الممول إليه أن من حق البنك أن يخصم من حسابه مباشرة جميع المستحقات الناتجة من استخدام التمويل لسداد المستحقات الناشئة عن التمويل عن طريق إجراء مقاصة بطريقة الخصم تلقائيا بين ما هو موجود بالأرصدة الدائنة للممول إليه وبين ما هو مستحق للبنك من أقساط وعوائد وعمولات ومصروفات تحتسب على الرصيد المكشوف والناتجة عن عدم سداد أي قسط أو أكثر من أقساط التمويل في ميعاد استحقاق وسيطبق عائد التأخير الوارد بالبند الثاني علاوة على العوائد والمصروفات المتفق عليها إعتباراً من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد.

البند السابع:

من المتفق عليه بين طرفي هذا العقد أن طلب الممول إليه مكمل لهذا العقد، كما يلتزم الممول إليه بأن يقدم للبنك كافة بيانات و/أو المستندات التي يطلبها البنك كشروط لاستخدام التمويل.

البند الثامن:

من المتفق عليه أن مبلغ التمويل يعتبر مستحق الأداء بأكمله بالإضافة إلى العائد المتفق عليه والمصاريف وأية ملحقات أخر بدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات أخرى وفقاً للحالات الآتية:

عدم سداد أي قسط من أقساط التمويل أو جزء منها في ميعاد استحقاقه.

عدم سداد العوائد أو العمولات أو المصروفات المستحقة على التمويل أي من ملحقاته في ميعاد استحقاقها.

إذا تبين للبنك أن الممول إليه غير قادر على استمرار تنفيذ التزاماته أو بما يؤثر على وفاء الممول إليه لمبلغ التمويل وملحقاته لأي سبب كان وفقاً لتقدير البنك.

إذا لم يقم الممول إليه بسداد الضرائب أو أي مستحقات لجهات حكومية أو تأخر في سدادها أو توقع عليه بشأنها حجوز تحفظية أو تنفيذية بمعنى انه يلتزم ولا يخل بالقوانين واللوائح والقرارات السارية في ج.م.ع والمتعلقة بمركزة المالي والتجاري والمهني.

إذا تبين عدم صحة اياً من البيانات المقدمة من الممول إليه للبنك بشأن هذا العقد وتنفيذه سواء قبل منحة أو طوال مدة سريانه.

إذا أخل الممول إليه بأي بند من بنود هذا العقد أو بأي شرط من شروط الموافقة على منحة التمويل أو بإلتزامة استيفاء وتنفيذ اياً من هذه الشروط.

في حالة إفلاس الممول إليه أو إعساره أو الحجز عليه أو فقدانه للأهلية أو الوفاة لاقدر الله أو وضعه تحت الحراسة أو التحفظ على أمواله لأي سبب كان.

إذا تبين أن الممول إليه غير قادر على الوفاء بالتزاماته قبل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى مما ترتب عليه أن تقدمت تلك البنوك بشكاوي ضده للجهات القضائية والإدارية المختصة.

إذا تصرف الممول إليه أو رتب حقوق عينية أو شخصية على الأصل الممنوح من أجله التمويل وكان من شأنها الإخلال بضمانات البنك أو قدرة الممول إليه على السداد.

البند التاسع:

في حالة استخدام الحساب الخاص بالتمويل فى أغراض بنكية أخرى يكون من حق البنك الاستفسار عن أي عمليات إضافية بخلاف العمليات الخاصة بالتمويل.

البند العاشر:

للبنك وحدة الحق فى حوالة حقوقة الناشئة عن هذا العقد كلها أو بعضها دون اعتراض من الممول إليه الذي يقر مسبقا بقبوله لهذه الحوالة من الآن ويقر بأن دين البنك غير قابل للتجزئة.

من المتفق عليه إن عدم ممارسة البنك أو شركات البنك الشقيقة وتأخرهم فى ممارسة أي حق أو صلاحية بموجب هذا العقد لن يعتبر تنازلاً عن ذلك الحق أو الصلاحية أو الامتياز، كما لا يعتبر استعمال الحق لمرة أخرى واحدة فقط والاستعمال الجزئي له مانعاً من استعمال أى حق آخر فيما بعد.

البند الحادي عشر:

وافق الممول إليه على أن جميع الحسابات المفتوحة ب إسمه الحالية والمستقبلية لدى البنك أو أي فرع من فروعه تعتبر جميعها ضامنة للتمويل محل هذا العقد وللبنك أو لأى من فروعه الحق فى إستخدام الرصيد الدائن لأى حساب واستخدامه فى سداد ما هو مستحق من مبلغ التمويل محل هذا العقد وملحقاته من عوائد وعمولات ومصروفات في حالة استحقاقه بانتهاء مدة سريانه أو لأي سبب من الأسباب الواردة ببنود وشروط هذا العقد ودون الرجوع للعميل.

البند الثاني عشر:

يوافق الممول إليه على أن جميع الأوراق المالية والتجارية والأموال التى له والمودعة حالياً أو مستقبلاً لدى البنك أو أياً من فروعه تعتبر مرهونة رهناً حيازياً لصالح البنك ضماناً لسداد التمويل محل هذا العقد وملحقاته من عوائد وعمولات ومصروفات وحتى تمام سداده بالكامل.

البند الثالث عشر:

تعتبر دفاتر وسجلات البنك وحساباته حجة قاطعة على الممول إليه الذى يقر بعدم احقيتة فى المنازعة فيما هو ثابت فيها حالاً أو مستقبلاً لأي سبب من الأسباب. وفيما عدا الغش أو الخطأ الجسيم لا يكون البنك أو أى من العاملين به مسئولين سواء مسئولية مدنية أو جنائية فى مواجهة الممول إليه بخصوص تطبيق شروط هذا العقد.

البند الرابع عشر:

تعتبر كشوف الحساب والبيانات المرسلة من البنك للممول إليه سليمة وحجة قاطعة عليه بما ورد مضمونها طالما لم يقوم بالاعتراض عليها خلال ثلاثون يوماً من تاريخ إستلامه لها.

ويصرح ويفوض الممول إليه للبنك تفويضاً نهائياً لا يجوز الرجوع عنه بالاستعلام عنه ومعاملاته وعن الأطراف المرتبطة به وفي إعطاء وتبادل أية معلومات عنه وعن معاملاته وحساباته لدي البنك أو المعلومات المدرجة في هذا الطلب مع البنوك والجهات الرسمية مثل الحكومة والبنك المركزي المصري والشركة الأم والشركات التابعة والشقيقة للبنك وكذلك كافة الجهات التي يراها البنك ضرورية ولازمة أو أي طرف ثالث، ويعتبر التوقيع على هذا العقد تفويضاً من الممول إليه بذلك، كما يوافق ويفوض الممول إليه بموجب هذا العقد البنك في إعطاء شركات البنك الشقيقة أو من يفوضهم البنك لرعاية حقوق البنك العقدية وتنفيذ ومتابعة هذا العقد بما فى ذلك الوكيل أى معلومات عن هذا العقد وأي من حقوق أو إلتزامات طرفي العقد والمرتبطة بالعقد بأي شكل من الأشكال.

البند الخامس عشر:

أى مصادقة على الرصيد المدين موقعة من الممول الية لا يجوز له الاعتراض عليها أو المنازعة فى مضمونها مستقبلاً لأى سبب من الأسباب حيث إنها بمثابة إقرار منه بصحة الرصيد المدين وتاريخه.

البند السادس عشر:

يقر الممول إليه بأن أى طلب أو إخطار أو إنذار أو إشعار أو أى مكاتبات موجهة إليه من البنك على العنوان المبين بهذا العقد أو على آخر عنوان أخطر به البنك كتابة تعتبر نافذة ومنتجة لكافة آثارها القانونية اعتباراً من تاريخ إرسالها بالبريد المسجل بعلم الوصول أو الموصى عليه أو البريد السريع.

البند السابع عشر:

يخضع هذا العقد وكافة ملحقاته ومرفقاته لأحكام قوانين جمهورية مصر العربية وفى حالة حدوث أى نزاع عن تفسير هذا العقد أو تأويله أو تنفيذه فقد اتفق الطرفين على أن تختص محاكم جمهورية مصر العربية بنظر هذا النزاع طبقاً للاختصاص القضائي وبجميع درجات التقاضي.

البند الثامن عشر:

تحويل الراتب خاص فقط بطالبى تمويل موظفى الشركات من المتفق علية أن راتب الممول إليه سيتم تحويلة و كذا كافة مستحقاتة عند الإقالة و/أو الإستقالة من الجهة التي يعمل بها لحسابه لدى البنك، و يحق للبنك الخصم مباشرة من هذا الحساب لسداد المستحقات الناشئة عن التمويل أولاً قبل أن يطالب الممول إليه بسداد تلك المستحقات، وللبنك الحق فى إجراء مقاصة بطريقة الخصم تلقائيا بين الحسابات الدائنة والمدينة للممول إليه لتغطية الرصيد المكشوف الناتج عن عدم سداد أي قسط أو أكثر من أقساط التمويل و الذي سوف يحتسب عليه عائد التأخير المذكور في هذا العقد علاوة على العوائد المتفق عليها إعتباراً من تاريخ الإستحقاق و حتى تمام السداد.

البند التاسع عشر:

تحرر هذا العقد باللغة العربية فقط علماً بأن الشروط والأحكام باللغة الإنجليزية متوفرة لدى البنك فى جميع الفروع.

البند العشرين:

اقر انا الموقع ادناه بأنني / نشاطي لا نقدم ايه تسهيلات لأعمال المقامرة عن طريق الاتصالات لإلكترونيه عبر شبكه المعلومات الدولية (الانترنت) او تقديم الدعم او البنيه التحتية لأعمال المقامرة عبر الانترنت.

Name of applicant		**اسم موقع الطلب**	
Signature		**التوقيع**	
Published on		**حرر بتاريخ**	